والضمة تقديرية في حالة الرفع لاستثقال الضمة على الواو المضموم ما قبلها وعلى الياء المكسور ما قبلها والجزم اي حذف
الآخر في حالة الجزم ان كان معتلا آخره بالواو والياء نحو يغزو ويرمي وانما حذف الواو والياء في حالة الجزم لان الجازم كحذف
الرفع في الآخر والرفع منه محذوف فيما دخل الجازم فلما دخل الجازم ولم يجد في آخر الجملة الآخر فيه مشابهة للحركة حذفها وصار المشابهة
من حيث ان الحركات لا تقوم بها الا تقوم بانفسها ولا تقام بها الا تقام بها من الحركات لان قلم في اتيان بعد بل الفصل ابعض الواو
وعلى هذا النفي والكسر بالفتحة في حالة النصب والضمة في حالة الرفع تقديرا والجزم في حالة الجزم ان كان معتلا بالالف نحو يخشى
فان اعراب نحو كما عرابي نعمة تقديري لان الالف لا يقبل الحركة لا الضمة ولا الفتحة وارتفاعه اي ارتفاع الفعل المضارع
لوقوعه بنفسه موقع الاسم فللجزم الذي استوجب المضارع من الاعراب وهو المضارعة المذكورة غير المعنى الذي ارتفعه وانتصب
والجزم فان وقوعه اقوى من اثر المضارعة وهو وقوعه بنفسه موقع الاسم من غير قرينة لا تقدير الاسمية اقتضى الاستحقاق
اقوى وجوه الاعراب وهو الرفع وقوعه موقعا لا يصلح الاسم اصلا وفكاك عنه من تقدير الاسمية كان الشرطية
وما عطف عليه من الجوازم اقتضى اعرابا لا يكون في الاسم رأسا وهو الجزم لان المضارعة المذكورة العتية اقتضت ان يكون اعراب
نعوض من الجزم لكونه له اعراب نظرا الى الاصل تلك المضارعة ولا يكون له خصوص انواع اعراب الاسم لعدم وقوعه موقعه اصلا
وانما لا يكون الجزم في الاسم للتحقيق في الاسم يتحرى العدمية غالبا الا الفعل اي الاسم ان يكون في تنوين وهو ساكن فلو دخل الجزم
وسكن آخره لاجتمع ساكنان فاحتيج الى تحريكه معربا من تولي الساكنين فيفوت الجزم اعدمه وما يؤدي نبوته الى عدمه
كان ممتنعا ووقوعه موقعا لا يصلح الاسم الا بانضمام ما ينتقل التقدير الاسم وهو ان المناسبة وبانضمام ما اشبهه وهو انواعه
ان اقتضى له وجها من الاعراب بين الرفع والجزم وهو النصب والجزم لان كل واحد منهما متوسط بين الرفع والجزم لان الرفع تقيل مطلق
والجزم خفيف وكل واحد من النصب والجزم متوسط فاختير النصب لخفته ونقل الفعل واعلم ان المراد بوقوعه موقع الاسم هو الموقع الذي
يصح وقوع الاسم فيه سواء كان ذلك الاسم فاعلا او مفعولا او مجرورا نحو زيد ضربه وزيد مررت به وسواء كان ذلك

الاسم

الاسم اسم فاعل او اسم جنس نحو يضرب الزيدان فانه واقع موقع اسم الجنس الذي هو مبتدأ الكلام لا يتعين للفعل دون الاسم لانه جاز
ان يكون وجوده اسم بعد ما انه واقع موقعا يصح ان يقع فيه اسم من الاسماء وان لم يقع فيه اسم الفاعل او مفعول لانه واقع موقع
ضارب الزيدان مع انه لم يجز اعمال الصفة بلا اعتماد وسواء كان الفعل مجرد عن الضمير في ان يكون عاملا فيه او لا نحو زيد ضرب فان
السين تأسيس كما جعلوه في الفعل كان الواقع موقع الاسم هو الفعل مع السين لا الفعل وحده فلا يرد ما قيل ان السين
من خواص الفعل فلا يكون تقريب سيضرب واقعا موقع الاسم لامتناع دخول السين على الاسم ولا يرد ايضا على ما قيل ان تجويزه
يجب ان يكون الفعل المضارع فلا يكون واقعا موقع الاسم من انه قرينة نحو كاد زيد يخرج لحي فانت لذلك مما كنت آبيا وكم
مثلها فارقتها وهي تصفر فيكون الاصل في خبره اسم الفاعل وعدل عنه الى لفظ المضارع لزوما لقرينة وهو ان وضع كاد
لتقريب الفعل الى الفاعل ان يكون خبره مضارعا لظهور دلالته على الحال المقدر عن علامة الاستقبال وايضا ان الوضع
وفهم قيلة الشاهد وهو تابط شرا اي فارقت الخطة وانا غائب محتضرا كما كون حال المخاطب اذا فاته المطلوب واستقبله
اي انقطع المضارع بان وهو يا ان لم يقع قبلها علم وما فوق معناه كما التبيين والتيقن والانكشاف فانه ان وقع قبلها ذكر
يكون ان هي المخففة من الثقيلة لان الناصبة للفعل سواء كانت داخلة على المضارع او على الماضي نحو علمت ان سيقوم لانه سيقوم
وفي ذلك لا مشابهة ان المخففة من الثقيلة اي الناصبة للفعل لفظا ومعنى لزم قبل المخففة ضد التحقيق اي الاذعان اي اول الامر
على التصاحب المخففة لان الناصبة والتحقيق ان المخففة التي فائدتها التحقيق اولا ولان اي الناصبة تدل على ان ما بعدها غير معلوم
لكونها للرجاء والطمع ودلالة مخففة على التعلم قليل يحتمل ان اوكد واتصالها بالجواز لان وقع قبلها الظن اي اذا وقع قبل كلمة
فعل من افعال الظن جاز في الفعل الذي اي يكون ان المخففة من الثقيلة لان الظن باعتبار جهاة الفعل شابه العلم وجاز نصبه
على ان يكون ان ناصبة لان الظن لا عمل له التنقيض كان مخالفا للعلم فالمنوي لسائر الافعال التي يقع بعدها ان الناصبة لكونه لغة
وحسبوا ان لا تكون فتنة فانه قرئ بالرفع والنصب وان خفيفة من الثقيلة ان وقع قبلها العلم وهو مجاز الرفع نحو علمت ان سيقوم

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)